



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الجريدة الرسمية

اتفاقات دولية . قوانين . أوامر و مراسيم
قرارات مقررات . مناشير . إعلانات و بلاغات

الإدارة والتحرير الكتابة العامة للحكومة الطبوع والاشتراكات إدارة المطبعة الرسمية	خارج الجزائر		داخل الجزائر		النسخة الأصلية النسخة الأصلية وترجمتها
	سنة	سنة	6 أشهر	سنة	
7 و 9 و 13 شارع عبد القادر بن مبارك - الجزائر	80 د.ج	30 د.ج	30 د.ج	30 د.ج	
الهاتف : 15-18-66 الى 17 ج ب 30 - 3200	150 د.ج	100 د.ج	70 د.ج		
	كما فيها نكبات الإرسال				

من النسخة الأصلية : 50.60 د.ج ومن النسخة الأصلية وترجمتها : 10.30 د.ج - من العدد للسنتين السابقة : 10.00 د.ج وتسليم الفهارس مجانا للمشتركين .
المطلوب منهم إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تحديد اشتراكاتهم والاعلام سطلهم . يؤدي من تغيير العنوان 10.00 د.ج - من النشر على أساس 15 د.ج للسطر .

فهرس

- مرسوم مؤرخ في 23 صفر عام 1396 الموافق 23 فبراير
سنة 1976 يتضمن إنهاء مهام الكاتب العام . 281

- قرارات مؤرخة في 7 و II و I3 و I8 و 28 ذي القعدة و 5
و 7 و I2 و I4 و I9 و 2I و 23 و 26 و 28 ذي الحجة عام 1395
الموافق II و I5 و I7 و 22 نوفمبر و 2 و 8 و I0 و I5 و I7
و 22 و 24 و 26 و 29 و 3I ديسمبر سنة 1975 تتضمن حركة في
سلك المتصرفين . 281

وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي

- مرسوم مؤرخ في II صفر عام 1396 الموافق II فبراير
سنة 1976 يتضمن إنهاء مهام مدير الإدارة العامة . 284

- مرسوم مؤرخ في II صفر عام 1396 الموافق II فبراير
سنة 1976 يتضمن إنهاء مهام نائب مدير . 284

- مرسوم مؤرخ في II صفر عام 1396 الموافق II فبراير
سنة 1976 يتضمن تعيين مدير الإدارة العامة . 284

قوانين وأوامر

- أمر رقم 76 - 6 مؤرخ في 20 صفر عام 1396 الموافق 20
فبراير سنة 1976 يتضمن قانون الكروم والحمور . 270

- أمر رقم 76 - II مؤرخ في 20 صفر عام 1396 الموافق 20
فبراير سنة 1976 يتضمن تعديل الأمر رقم 67 - 90 المؤرخ في
9 ربيع الاول عام 1387 الموافق 17 يونيو سنة 1967 والمتضمن
قانون الصفقات العمومية المعدل . 275

مراسيم ، قرارات ، مقررات

وزارة الداخلية

- مرسوم رقم 76 - 39 مؤرخ في 20 صفر عام 1396 الموافق
20 فبراير سنة 1976 يتضمن إعادة تنظيم الإدارة المركزية
لوزارة الداخلية . 276

قوانين وأوامر

أمر رقم 76 - 6 مؤرخ في 20 صفر عام 1396 الموافق 20 فبراير سنة 1976 يتضمن قانون الكروم والخمور

باسم الشعب

ان رئيس الحكومة، رئيس مجلس الوزراء،

- بناء على تقرير وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي،

- وبمقتضى الامرين رقم 65 - 182 ورقم 70 - 53 المؤرخين في 11 ربيع الاول عام 1385 الموافق 10 يوليو سنة 1965 و 18 جمادى الاولى عام 1390 الموافق 21 يوليو سنة 1970 والمتضمنين تأسيس الحكومة،

- وبمقتضى ميثاق الثورة الزراعية،

- وبمقتضى الامر رقم 71 - 73 المؤرخ في 20 رمضان عام 1391 الموافق 8 نوفمبر سنة 1971 والمتضمن الثورة الزراعية،

- وبمقتضى الامر رقم 68 - 70 المؤرخ في 22 ذى الحجة عام 1387 الموافق 21 مارس سنة 1968 والمتضمن احداث وتنظيم معهد الكروم والخمور،

- وبمقتضى الامر رقم 68 - 481 المؤرخ في 13 جمادى الاولى عام 1388 الموافق 7 غشت سنة 1968 المعدل والمتضمن احداث وتنظيم المكتب الوطني لتسويق منتوجات الكروم والخمور،

- وبمقتضى الامر رقم 68 - 482 المؤرخ في 13 جمادى الاولى عام 1388 الموافق 7 غشت سنة 1968 والمتضمن تحديد الشروط الخاصة بتسويق عنب التخمير والخمر ومشتقاته،

- وبمقتضى الامر رقم 70 - 55 المؤرخ في 29 جمادى الاولى عام 1390 الموافق أول غشت سنة 1970 والمتضمن تنظيم الخمور الجيدة،

يأمر بما يلي :

الباب التمهيدي

الهدف والتعاريف

الفصل الاول

الهدف

المادة الاولى : تخضع لاحكام هذا الامر تهيئة الكروم وانتاجها وتعريف المنتجات المشتقة من العنب والمشروبات الكحولية الاخرى واعدادها وتخصيصها وتسويقها وكذلك تعريف واستخدام الكحول وكيفيات المراقبة والاجراءات الخاصة بالنزاعات .

المادة 2 : تعد المنتجات المشار اليها في المادة السابقة كمركب هاد اذا توفرت فيها المميزات المعبر عنها في التعاريف المدرجة في هذا الباب ولا يمكنها في حالة العكس، أن تستفيد من التسميات المطلوبة

المادة 3 : لا يمكن أن تستعمل للاستهلاك واعداد المشروبات والاغراض الاخرى المنصوص عليها في هذا الامر، الا منتجات التركيب العادى بحسب نوع وصنف كل منها وفقا للتعريف الوارد في الفصل 2 .

الفصل الثاني

التعريف

القسم الاول

العنب ومشتقاته المباشرة

المادة 4 : ان العنب حسب مفهوم هذا الامر هو ثمرة «الكرمة العنبية» .

وتجرى تسمية أنواع العنب كما يلي :

1 - عنب التخمير والعنب الاخضر أو الناضج أو الزائد النضوج القائم على الارومة ذاتها أو المجفف بالشمس بعد القطاف وغير مكتمل الازباب والمخصص لعملية صنع العصير أو الخمر والتابع لكروم نظامية .

2 - عنب الاستهلاك المباشر والعنب الاخضر المخصص لاستهلاكه على حالته الطبيعية ،

3 - عنب المائدة وعنب الاستهلاك المباشر التابع لكروم نظامية ،

4 - الزبيب والاعناب الناتجة من الكروم النظامية والمجففة بعد النضوج والتي يسمح اجتفافها بالحفظ والاستهلاك . ويمنع تحويل هذه الاعناب الى خمر أو عصير .

المادة 5 :

1 - يعد عصير التخمير عصيرا محصلا عليه من العنب الاخضر، ولم يجر عليه أى اختمار .

أ - العصير الطبيعي هو العصير الذى لم يكن موضوع معالجة ،

ب - العصير المحفوظ والعصير الموقوف الاختمار بدون كحول هو العصير الذى استبعد اختماره الكحولى بواسطة معالجات مرخص بها، باستثناء اضافة الكحول ،

ج - العصير المكثف هو المنتج غير المسكر والمحصل عليه بالاجتفاف الجزئي للعصير الطبيعي أو الموقوف الاختمار حتى درجة تكثيف بالسكر لا تقل عن 28 درجة بوميه .

2 - تحدد المعالجات المطبقة على أنواع العصير ومميزات المنتجات المتأتية عن ذلك بموجب مرسوم .

المادة 6 : ان عصير العنب هو العصير المحصل عليه من الاعناب السليمة والنظيفة والتي تعرضت لمعالجات أم لا والخالية من القشور والبزور والمخصصة لاستهلاك المباشر .

المادة 14 : ان الخمور الخصوصية هي خمور تم علاجها خلال تحضيرها أو بعده وتتأني مميزاتها فقط من العنب ذاته، ولكن أيضا من تقنية الصنع المستخدمة ومن الملحقات المضافة اليه .

وتشتمل الخمور الخصوصية :

- الخمور الكحولية ،
- الخمور المحلاة ،
- الخمور الروحية أو العذبة ،
- الخمور الفوارة ،
- الخمور المبخرة ،
- الخمور المعطرة ،
- الخمور المكحلة .

أ - الخمور الكحولية :

تنتج الخمور الكحولية عن الاختمار الكحولي للاعئاب الطازجة أو العصير المحتوي على الكحول بدرجة تساوي على الأقل 15 درجة، والتي يضاف إليها فقط حسب التقنيات المقررة في التنظيم الجاري به العمل، ماء الحياة للخمر أو الكحول المكرر والكرمي المنشأ .

وينبغي أن يكون جزء من الدرجة الكحولية المكتسبة متأتيا أصلا من الاختمار الكحولي الجزئي أو الكلي للسكر .

وان درجة الكحول المكتسبة للمنتوج التام يجب ألا تقل عن 15 درجة والا تزيد عن 22 درجة .

ب - الخمور المحلاة :

تنتج الخمور المحلاة عن الاختمار الكحولي للاعئاب الطازجة أو العصير والتي تضاف إليها الاعئاب الطازجة أو الزائدة النضوج أو القوية التزبيب وذلك حسب التقنيات المقررة .

وان درجة الكحول المكتسبة للمنتوج التام يجب ألا تقل عن II درجة وألا تزيد عن 14 درجة .

وان درجة السكر غير المحول يجب ألا تحتوي على ما يزيد عن قوة 10 درجات كحولية .

ج - الخمور الخمرية المذاق :

تنتج الخمور الخمرية المذاق عن الاختمار الكحولي للاعئاب الطازجة أو العصير المحتوي على الكحول بدرجة تساوي على الأقل 12 درجة والتي يضاف إليها فقط حسب التقنيات المقررة في التنظيم الجاري به العمل، وفي وقت واحد ماء الحياة أو الكحول المكرر والكرمي المنشأ والعصير المكثف أو المسكر (كراميلي) أو الاعئاب الطازجة والزائدة النضوج أو منتجات متعددة من هذه الانواع .

وان درجة الكحول المكتسبة للمنتوج التام يجب ألا يقل عن 15 درجة وألا يزيد عن 22 درجة .

ويجب أن يتأني جزء من الدرجة الكحولية المكتسبة للمنتوج التام من الاختمار الكحولي الجزئي أو الكامل للسكر الذي تحتويه الاعئاب أو العصير المستخدم .

وتحدد مميزات وطرق تحضير مختلف أنواع العصير بموجب مرسوم .

المادة 7 : ان رب العنب هو المنتوج المكثف والناجح من اجتفاف أنواع العصير الطبيعي أو العصير الموقوف الاختمار وذلك عن طريق التسخين المباشر على النار أو بالتحميم في الهواء الطلق مع الكرملة الحسية بالسكر .

المادة 8 : ان كرميلة العصير هي منتوج حاصل من تكثيف أنواع العصير عن طريق التسخين المباشر على النار حتى اسمرار السكر أو تخمره .

المادة 9 : ان الميستيل هو منتوج كحولي غير مخمر يحصل عليه بمزج الكحول الخمرى بعصير طبيعي لا تقل درجة كحوله عن 12 درجة .

القسم الثاني

الخمر

المادة 10 : ان الخمر هي المشروب الناتج من الاختمار الكحولي الكامل أو الجزئي للعنب الطازج أو أنواع العصير المحددة في المادة 5 .

ولا يمكن أن تقل درجتها الكحولية المكتسبة عن 10 درجات .

المادة 11 : يطلق على الخمر حسب محتوى سكرها المحلل التسمية التالية :

- النبيذ الزببى عندما يحتوى على ما يزيد على 4 غرامات في اللتر ،
- النبيذ نصف الزببى عندما يحتوى على ما يزيد على 4 غرامات في اللتر أو على أكثر من 12 غراما في اللتر ،
- النبيذ نصف الحلو اذا احتوى على ما يزيد على 12 غراما أو زيادة على 50 غراما في اللتر ،
- النبيذ الحلو اذا احتوى على ما يزيد على 50 غراما في اللتر .

المادة 12 : تسمى الخمر حسب محتواها وغازها الكربوني كما يلي :

- هادئة ، اذا كان زوال الغاز الكربوني المحتوية عليه أقل من 0,5 بار ،
- براقعة، عندما يكون زوال الغاز الكربوني المذكور مساويا أو زائدا على 0,5 بار أو مساويا على الأكثر لـ 2,5 بار حتى 15 درجة .

المادة 13 : ان أنواع النبيذ الحلو والطبيعي هي خمور ناتجة من الاختمار الكحولي والجزئي للعنب الطازج أو الزائد النضوج أو للعصير الذي يكون على درجة كحولية يبلغ حدها الأدنى 15 درجة ومحتوى سكرى يبلغ حده الأدنى 100 غرام في اللتر .

ويجب أن تنتج هذه الخمور من أجفان معينة وتم تحديدها بموجب نصوص قانونية .

د - الخمور الفوارة :

ان الخمور الفوارة هي خمور تعالج وفقا لتقنيات خاصة ومقررة بموجب التنظيم الجارى به العمل، وتتميز عند فتح الغطاء عنها، بتكون رغوة مستمرة بعض الشيء وناتجة من انطلاق غاز الكربون الحاصل فقط خلال الاختمار الكحولى الثانى فى وعاء مغلق .

وان الضغط الزائد لهذا الغاز من الزجاجة يكون مساويا على الاقل لـ 3,5 بارات زيادة على الضغط الهوائى. بيد أن الحد الأدنى للضغط الزائد يخفض الى 3 بارات بالنسبة للزجاجات التى تحتوى على أقل من 25 سنتيلتر .

وتسمى الخمور الفوارة، تبعا لتقنية تحضيرها « مأخذ رغوة بالزجاجة، أو مأخذ رغوة بالدين المغلق .

هـ - الخمور المبخرة :

ان الخمور المبخرة هي خمور تعالج تبعا للتقنيات المقررة فى التنظيم الجارى به العمل وهي على مميزات مادية مطابقة لمميزات الخمور الفوارة انما غازها الكربونى يكون من منشأ خارجى جزئيا أو كليا .

و - الخمور المعطرة :

ان الخمور المعطرة هي خمور ذات درجة كحولية تقل حجما عن 21 ٪ ، وتتكون من خمر ممزوجة أم لا بالكحول أو السكر وكذلك من مواد عطرية مرخص بها وتستهدف مد هذه المنتجات برائحة ومذاق غريبين عن الخمر .

ز - الخمور المكحللة :

ان الخمور المكحللة هي خمور ممزوجة بالكحول ويجب ألا تتجاوز درجة كحولها النهائية 24 درجة .

المادة 15 : تحدد قائمة الاجفان، لكل صنف من الخمور الخصوصية، بموجب مرسوم .

القسم الثالث**الكحول**

المادة 16 : يعنى الكحول الخمرى حسب أحكام هذا الامر ، الكحول الاتيلى الناجم من تقطير أو تكرير المنتجات الحاصلة من الاختمار الكحولى للعصير والثفول أو الكدر وتتوفر فيها الزاميا شروط النقاوة المقررة بموجب نصوص التطبيق .

المادة 17 : I - يحصل على ماء الحياة الخمرى أو على «البراندى» بتقطير الخمور السليمة، ويجب ألا تتجاوز درجته الكحولية 70 درجة .

2 - ويحصل على ماء الحياة الثجبرى بالتقطير المباشر للثجير المختمر .

المادة 18 : I - يتضمن الكحول الخمرى المقطر درجة كحولية ما بين 70 درجة حتى 95 درجة .

2 - يسمى الكحول الخمرى المقطر :

أ - قطارة الخمر، اذا حصل عليه بتقطير البراندى أو ماء الحياة الخمرى .

ب - قطارة الثجير، اذا حصل عليه بتقطير ماء الحياة الثجبرى .

المادة 19 : I - يتضمن الكحول الخمرى المكرر درجة كحولية تزيد على 95 درجة .

2 - ويعنى :

أ - الكحول المكرر للخمر، المنتج المحصل عليه بتكرير قطارة الخمر ،

ب - الكحول المكرر للثجير، المنتج المحصل عليه بتكرير قطارة الثجير .

المادة 20 : يجب أن يكون الحد الأدنى من عيار الكحول الخمرى الذى يجتف مأؤه على 99,5 درجة بعد تأثير العوامل الكيماوية المجففة .

المادة 21 : ان الكحول الخمرى المسوخ هو الكحول الخمرى الممزوج بمواد كيماوية تسدل بشكل حسى مباشرة على أنه غير صالح للغذاء .

القسم الرابع**المنتجات الثانوية والمنتجات المشتقة**

المادة 22 : ان الثجير هو راسب العصر للعنب المختمر أم لا . وهو يسمى :

أ - الثجير الطازج، اذا حصل عليه بعد العصر مباشرة،
ب - الثجير المحفوظ، اذا كان مختزنا .

وان ثجير العصير والخمر هو :

ج - الطازج، اذا حصل عليه فورا بعد العصر ،
د - المحفوظ، اذا كان مختزنا .

المادة 23 : ان الثفول هي جملة المواد ولاسيما المواد العضوية والاملاح والبنى تستقر فى قعر الاوعية ويمكن استخراجها عن طريق ترشيح أو اركاس الخمور أو العصير ماعدا العناقيد التى لا حب لها والثجير .

وتكون الثفول :

أ - طازجة، اذا نتجت عن تصفية الخمر أو العصير بعد الفصل ودون أى افساد ،

ب - صافية، اذا نتجت عن استخراج الجزء الاكبر من السائل الموجود فى الثفول الطازجة .

المادة 24 : أنواع الدردي :

ان الدردي هو جملة الاملاح العضوية الموجودة فى العصير والخمور والعالقة بجدران الاوعية بصفة طبيعية أو تحت تأثير التبريد الاصطناعى .

المادة 25 : أنواع قشدة الثفول :

ان قشدة الثفول هي ثفول يجتف مأؤها وخالية من الكحول .

المادة 26 : ان النطل هو منتج محصل عليه باختمار الثجير الطازج والمغمر بالماء أو بالاستنفاد مع ماء الثجير المختمر .

المادة 33 : يصدر وزير الفلاحة والاصلاح الزراعى فى كل موسم قرارا يتضمن تحديد المساحات القصوى المخصصة للغرس وذلك بالنسبة لكل منطقة .

المادة 34 : تحدد بقرار من وزير الفلاحة والاصلاح الزراعى شروط الغرس والمعايير والقواعد العامة بالنسبة لكل منطقة مختصة بزراعة الكروم .

المادة 35 : ان وضع الغراس واعادة الغرس أو التبديل الذى يقوم به زارع الكرمة يكون موضوع تصريح يقدم لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعى .

وتحدد كفاءات تطبيق هذه المادة بموجب مرسوم .

المادة 36 : يحدد احداث وغرس المشاتل الكرمية بموجب النظام العام المنصوص عليه فى المادة 31 أعلاه .

المادة 37 : ان ازدياد وانتاج شتاتل الكرم والطعوم والفسول وأخشاب التطعيم تخضع لقواعد الصحة النباتية ومراقبة النوع الجارى به العمل .

المادة 38 : يكون تداول وبيع أخشاب الكروم الام والشتاتل المعركة أو المطعمة للمحومة والناطقة فى المشاتل، موضوع مرسوم يصدر بهذا الشأن .

المادة 39 : ان اقتلاع الكرم لاعتبارات تقنية أو خاصة بالمرودية يكون موضوع اذن صادر عن وزير الفلاحة والاصلاح الزراعى بناء على طلب زارع الكرم .

وتحدد كفاءات تطبيق هذه المادة بموجب مرسوم .

الفصل الثانى زراعة الكرم

المادة 40 : يحظر سقى كرم التخخير من الارقاق حتى القطاف، ويستثنى من ذلك :

- المشاتل الكرمية ،
- الفسول حتى السنة الرابعة ،
- كروم عنب المائدة وعنب التجفيف .

ويمكن الاذن بسقى كروم التخخير بعد الارقاق بصفة استثنائية فى سنة الجفاف وذلك بقرار من وزير الفلاحة والاصلاح الزراعى .

المادة 41 : يمكن لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعى ان يحظر بعض التقنيات الزراعية التى تؤدى لزيادة الانتاج اضرارا بجودة العنب والعصير والخمر .

المادة 42 : يؤذن بتبديل غراس الكرم المزروع طبقا للتنظيم الذى يسود الغرس .

ويعتبر تبديل الاجفان فى المشاجر الجديدة لتجربة زرعية طيلة الخمس السنوات التى تلى سنة الغرس .

وفى انقضاء هذه السنوات الخمس، لا يجوز ان يزيد عدد الاشجار المستبدلة سنويا فى كل قطعة أرض عن 5 ٪ من الاجفان اللازمة .

ويسمى النطل :

أ - نطل الخمر، عندما يكون ناتجا من ثجير طازج ،

ب - نطل الثجير، عندما يكون ناتجا من ثجير محفوظ ومخمر كحوليا .

المادة 27 : ان خل النبيذ هو منتج محصل عليه من التخخير الخلى لخم صرف أو مخففة بالماء أو النطل لا تقل خموضته الكاملة عن 60 غ/ل والمعب عنه بكمض خلى ومحتوى كحولى بما يزيد على حجم 1,50 ٪ .

المادة 28 : ان المشروبات المشتقة من الخمر هى المشروبات المركبة من الخمر والماء الغازى أم لا والمزوجة أو غير ممزوجة بسكر وخلصات الفواكه أو الادهان النباتية .

وتحدد طرق اعداد هذه المشروبات بموجب مرسوم .

المادة 29 : ان ماء الحياة المركب أو البراندى المركب هو منتج محضر ابتداء من ماء الحياة للخمر المعطرة بمواد طبيعية مباشرة أو حين اعادة تقطيره، ومخفف بالماء وكان موضوع تعقق. ويمكن خلط هذه المنتجات بالعصير السكروروز أو الكراميل، وتكون درجتها الكحولية 30 درجة كحد أدنى .

المادة 30 : ان المشروبات الروحية للخمر هى مشروبات محصل عليها بنقع المواد النباتية العطرية فى ماء الحياة للخمر . وبالتقطير التالى لذلك، أو بمجرد مزج هذه المواد بمياه الحياة للخمر أو كذلك بالاستخدام المشترك للطريقتين. ويمكن أن تكون المشروبات الروحية ملونة أم لا وتحليتها بمزج السكروروز ومكثف العنب أو العصير ويجب أن تشتمل على محتوى سكرى زائد عن 100 غرام بالليتر (ومعب عنه بالسكروروز) . ويكون الحد الأدنى من درجتها الكحولية 30 درجة .

الباب الاول الكرم

الفصل الاول غرس الكروم

المادة 31 : يحدد وزير الفلاحة والاصلاح الزراعى النظام العام للغرس، وذلك فى اطار سياسة الحكومة والمتعلقة بالكروم والخمور .

ويراعى فى هذا النظام التصنيف الجهوى لاغراس الكرمة الموصى بها والمرخص بها بشكل دائم أو مؤقت وذلك مع الاخذ بعين الاعتبار للتحسين الكيفى للانتاج وقابلية الاراضى .

وتسلم رخص الغرس الممنوحة فى اطار هذا النظام من طرف وزير الفلاحة والاصلاح الزراعى .

المادة 32 : ان الغراس الجديدة هى الغراس الواقعة فى اراض بقيت خالية من الكرمة خلال ما يزيد على سبع سنوات .

وان اعادة الغرس هو الغرس الواقع على قطعة أرض سبق أن زرعت كرما ولم يمض سبعة أعوام على اقتلاعه .

ان الاستبدال هو تجديد الكرمة أو الفرسة غير المنتجة أو المزالة بسبب سوء نشاتها أو لدواعى طبيعية أو احيائية .

الفصل الثاني

المنتجات المزيفة وغير الصالحة للاستهلاك

المادة 49 : تعد مزيفة وغير صالحة للاستهلاك المنتجات المحددة في الفصل الثاني من الباب التمهيدى لهذا الامر والتي يجرى فيها التحقق من استعمال التطبيقات غير المرخص بها .

المادة 50 : تعد كذلك غير صالحة للاستهلاك :

- 1 - المنتجات الخالية من القواعد النظامية للتساهل ،
- 2 - الخمور التي تحتوى على احدى المميزات التالية :

أ - محتوى حموضة متبخرة ومعيرة ومعبر عنها بـ حمض كبريتيك يزيد على 1,2 غ/ل بقدر ما تكون درجتها الكحولية مساوية لـ 10 درجات أو أقل . وبالنسبة للخمر ذات الدرجة الاعلى يزداد هذا الحد من الحموضة المتبخرة بـ 0,06 غ/ل لكل درجة كحول تزيد على 10 درجات ،

ب - وجود مرض أو أفساد لا يمكن تصحيحه بتطبيقات مرخص بها، وذلك بعد التحليل الكيماوى أو الفحص المجهري ،

ج - وجود شوائب ماسة باللون أو الرائحة أو المذاق لا يمكن ان تصحح بالتطبيقات المرخص بها ،

د - نشؤ تهجين مائى مباشر أو من أجفان غير مرخص بها لانتاج الخمر .

هـ خلط الخمور ذات التركيب العادى والخمور الناتجة من التهجين أو الاجفان غير المرخص بها ،

و - عيار يقل عن 10 درجات .

3 - سوائل ناتجة عن عصر الثفل أو العصر الاضافى للتخير أو الخمور المحصل عليها بتخمير هذه الاخيرة، وكذلك خلط نفس هذه الاخيرة مع خمور أخرى معترف بانها صالحة للاستهلاك ،

4 - النطل المخلوط أم لا بالخمور ،

5 - الخل المشتمل على المميزات التالية :

- اختلاطات أو رواسب حسية ،
- شوائب ماسة باللون والرائحة والمذاق ،
- أمراض أو فساد كيماوى لا يمكن تصحيحه بتطبيقات مرخص بها .

6 - المنتجات الثانوية للعصر الاضافى .

المادة 51 : تتلف المنتجات المزيفة أو غير الصالحة للاستهلاك ويمكن تحويلها الى معمل التقطير أو الخل بقدر ما تسمح حالها بذلك .

وفيما يخص الخمور المحددة في المقطع «و» من الفقرة 2 للمادة 50 فانه يمكن جمعها في القبو لجعلها منطبقة على المادة 10 أعلاه لغاية ادراكها 8 درجات كحد أدنى .

الفصل الثالث

حيازة وتداول المواد والمنتجات المستعملة في عمليات التحضير

المادة 52 : لا يجوز أن يودع في الاقبية وفي أي مكان

وفي أحوال العارض الجوى أو البيولوجى أو غيره والذي يقع بصفة غير عادية وغير شامل للمنطقة ، يجوز لوزير الفلاحة والاصلاح الزراعى أن يأذن بتبديل أجفان في حدود نسب مئوية تزيد عن النسبة المذكورة في الفقرة السابقة من هذه المادة .

وتكون جميع طلبات التبديل موضوع طلب يوجه الى وزير الفلاحة والاصلاح الزراعى .

المادة 43 : ان التطعيم الاضافى للكروم المنتجة يجب أن يكون موضوع طلب موجه الى وزير الفلاحة والاصلاح الزراعى .

ان كفيات تطبيق هذه المادة تكون موضوع قرار صادر عن وزير الفلاحة والاصلاح الزراعى .

المادة 44 : يتعين على منتجي الكروم ان يقدموا كل سنة تصريحاً عن محاصيلهم ومختراتهم الى البلدية التابعة لمكان الانتاج . وتحدد الاجال التي يصرح خلالها عن المحصول والمخترعات بالنسبة لكل ولاية بموجب قرار صادر عن وزير الفلاحة والاصلاح الزراعى .

الباب الثاني

الخمر والكحول والمنتجات الاخرى

الفصل الاول

في اعداد الخمر والكحول والمنتجات الاخرى

المادة 45 : ان المواد الضرورية لاعداد المنتجات المحددة في الفصل الثاني من الباب التمهيدى لهذا الامر تكون موضوع مرسوم . وتوضح في هذا المرسوم :

- التطبيقات المقبولة والمثبتة بالتجربة والاستعمال في اعداد المنتجات المتعلقة بالمرجع ،
- وتهدف هذه التطبيقات الى حفظ الحالة الطبيعية للمنتجات ،
- التطبيقات المقبولة دوليا أو بمقتضى اتفاقات مبرمة من طرف الجزائر .

المادة 46 : اذا كانت المنتجات المحددة في الفصل الثاني من الباب التمهيدى لهذا الامر مخصصة للتصدير، فانه يمكن العمل خلال اعدادها بالتطبيقات المعنية على اعتبارها محتملة لمراعاة التشريع الخاص بالمناطق أو البلدان المرسل اليها أو تلبية لمتطلبات اسواقها وذلك في اطار التسهيلات المقبولة في هذه المناطق ولا يمكن تسويق هذه المنتجات في السوق الوطنى .

المادة 47 : ان المنتجات المستخدمة عند القيام بعملیات التحويل يجب أن تستجيب لشروط التركيب والنقاوة والتي ستحدد فيما بعد .

المادة 48 : لا يجوز أن تحتوى المنتجات التالية : العصير وعصير العنب والكراميل والميستيل والخمر وماء الحياة ومقطر الخمر والكحول المكرر من الخمر والتخير والتفل والبيدرى وقشدة الثفل والنطل والمشروب الروحي والخل ، على مركبات وعناصر الا في الحدود المعينة بموجب مرسوم .

- وبمقتضى الامر رقم 74 - 9 المؤرخ في 6 محرم عام 1394 الموافق 30 يناير سنة 1974 والمتضمن مراجعة قانسون الصفقات العمومية ،

يأمر بمايلي :

المادة الاولى : تلغى المادة الاولى من الامر رقم 71 - 84 المؤرخ في 11 ذي القعدة عام 1391 الموافق 29 ديسمبر سنة 1971 والمتضمن تعديل المواد 62 ، 87 و 89 من الامر رقم 67 - 90 المؤرخ في 9 ربيع الاول عام 1387 الموافق 17 يونيو سنة 1967 والمتضمن قانون الصفقات العمومية .

المادة 2 : تعدل المادة 62 من الامر رقم 67 - 90 المؤرخ في 9 ربيع الاول عام 1387 الموافق 17 يونيو سنة 1967 كمايلي :

«المادة 62 : كل طلب يتعدى مبلغه 100.000 دج يجب أن يكون موضوع ابرام صفقة .»

الا أنه يمكن بالنسبة لكل سنة مالية تابعة للميزانية أن تسدد النفقات المترتبة عن الاشغال البسيطة واللوازم بناء على بيانات أو مجرد فواتير من قبل الأمر بالمصرف وذلك لصالح نفس المقاول أو المزود ، بدون أن يتعدى المبلغ الاجمالي لهذه النفقات مبلغ الـ 100.000 دج المحدد أعلاه .

غير أنه يمكن مخالفة هذه القواعد بموجب قرارات مشتركة صادرة عن الوزير المكلف بالتجارة والوزير المكلف بالمالية وذلك بالنسبة :

- للعقود المبرمة من طرف الجماعات المحلية والمؤسسات الاشتراكية الادارية .

- لعقود التجهيز المبرمة من طرف المؤسسات الاشتراكية الاقتصادية .

المادة 3 : يتم الباب الاول من الامر رقم 67 - 90 المؤرخ في 9 ربيع الاول عام 1387 الموافق 17 يونيو سنة 1967 المعدل، والمشار اليه أعلاه كمايلي :

الباب الاول

احكام عامة

القسم الاول

الصفقات

القسم الثاني

العقود المبرمجة

«المادة 11 مكرر : في حالة الاداءات الخاصة بالدراسات أو الاشغال المبرمجة ذات الطابع التكراري أو الموحدة والمكونة خلال سنة أو عدة سنوات، يمكن للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات الاشتراكية أن تبرم عقودا مبرمجة لاجل تنفيذها .»

ان العقد المبرمج هو ائلاق سنوي أو لعدة سنوات تتعهد به الشركات المتعاقدة بتنفيذ برنامجا لاداءات الخاصة بالدراسات أو الاشغال في المدة المحددة .

لتحضير وخرن المنتوجات المحددة في الباب التمهيدي لهذا الامر أية مادة يمكن أن تستعمل لاعداد وحفظ هذه المنتوجات كما لا يجوز حيازتها فيها ، وذلك في جميع الاحوال التي لم يكن قد رخص بها بموجب احكام هذا الامر .

الفصل الرابع الكحول

المادة 53 : يحدد صنع كحول الحمر وتداوله ومعالجته بموجب مرسوم يصدر عن وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي ووزير المالية.

المادة 54 : يخضع صنع ومعالجة وتداول مختلف أنواع الكحول عدا الكحول الاتيل لتنظيم محدد بأحكام خاصة تضمن تخصيصها لاستعمالات صناعية بحتة .

المادة 55 : تستعمل فقط أنواع الكحول الخمرية المشار اليها في الباب التمهيدي وذلك في حالة انتاج المشروبات المشار اليها في هذا الامر والمحددة بموجبه .

وفي الاحوال الاخرى، تحدد بموجب نص تطبق في عام أو تنظيم خاص بكل مشروب، أنواع الكحول التي يمكن استخدامها في اعدادها .

المادة 56 : تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا الامر .

المادة 57 : ينشر هذا الامر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر في 20 صفر عام 1396 الموافق 20 فبراير سنة 1976 .

هواري بومدين

امر رقم 76 - 11 مؤرخ في 20 صفر عام 1396 الموافق 20 فبراير سنة 1976 يتضمن تعديل الامر رقم 67 - 90 المؤرخ في 9 ربيع الاول عام 1387 الموافق 17 يونيو سنة 1967 والمتضمن قانون الصفقات العمومية المعدل

باسم الشعب

ان رئيس الحكومة، رئيس مجلس الوزراء ،

- بناء على تقرير وزير التجارة ووزير الاشغال العمومية والبناء ،

- وبمقتضى الامرين رقم 65 - 182 ورقم 70 - 53 المؤرخين في 11 ربيع الاول عام 1385 الموافق 10 يوليو سنة 1965 و 18 جمادى الاولى عام 1390 الموافق 21 يوليو سنة 1970 والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

- وبعد الاطلاع على الامر رقم 67 - 90 المؤرخ في 9 ربيع الاول الاول عام 1387 الموافق 17 يونيو سنة 1967 والمتضمن قانون الصفقات العمومية ، ولاسيما المادة 62 منه ،

- وبمقتضى الامر رقم 71 - 84 المؤرخ في 11 ذي القعدة عام 1391 الموافق 29 ديسمبر سنة 1971 والمتضمن تعديل المواد 62 - 87 و 89 من الامر رقم 67 - 90 المؤرخ في 9 ربيع الاول عام 1387 الموافق 17 يونيو سنة 1967 والمتضمن قانون الصفقات العمومية ،

في 9 ربيع الاول عام 1387 الموافق 17 يونيو سنة 1967 المشار اليه أعلاه ، مادة رقم 87 مكرر تحرر كمايلي :

«المادة 87 مكرر : يمكن أن يصل مبلغ هذه السلفة الى 25 ٪ من مبلغ الاداءات الواجب تنفيذها خلال الاثنى عشر شهرا الاولى في حالة وجود صفقة تابعة للعقود المبرمجة كما هو محدد في القسم الثاني من الباب الاول من هذا القانون .
تسدد هذه السلفة بعد الاطلاع على أمر تنفيذ الاشغال أو الاداءات قبل الصفقة .

يجب أن يحدد أمر التنفيذ هذا ، المسلم من طرف الأمر والموقع من طرف المؤسسة والمؤشر عليه من طرف المراقب المالي ، مايلي :

– نوع ومدد تنفيذ الاشغال أو الاداءات الواجب انجازها .
– المبلغ التقديرى للصفقة التى تبرم من أجل تسويتها فى مدة أقصاها ثلاثة أشهر .

المادة 5 : ينشر هذا الامر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى 20 صفر عام 1396 الموافق 20 فبراير سنة 1976 .

هواري بومدين

«المادة 11 مكرر 3 : لا يمكن منح العقد المبرمج الا للمؤسسات الاشتراكية أو شركات الاقتصاد المختلط ذات الاغلبية العمومية» .

«المادة 11 مكرر 4 : تحدد الاداءات التى يمكن أن تكون عند الاقتضاء موضوع عقود مبرمجة بموجب قرار وزارى مشترك صادر عن الوزير المسؤول عن هذه الاشغال والوزير المكلف بالتجارة وكاتب الدولة المكلف بالتخطيط» .

«المادة 11 مكرر 5 : يجب أن يكون تنفيذ كل مجموعة متناسقة للاداءات موضوع صفقة بالتراضى طبقا لسجل الانجازات الذى يحدده العقد المبرمج ، والمبرم تطبيقا لقانون الصفقات العمومية فى اطار الاحكام المنصوص عليها فى هذا العقد المبرمج» .

«المادة 11 مكرر 6 : يجب أن يحدد العقد المبرمج الشروط العامة الآتية :

- نوع وأهمية الاداءات المزودة .
- سجل الانجازات .
- ايجار البرامج .
- كلفة البرامج .
- اجراءات الدراسات والمراقبة .

المادة 4 : تضاف الى المادة 87 من الامر رقم 67 – 90 المؤرخ

مراسيم ، قرارات ، مقررات

وزارة الداخلية

مرسوم رقم 76 – 39 مؤرخ فى 20 صفر عام 1396 الموافق 20 فبراير سنة 1976 يتضمن إعادة تنظيم الادارة المركزية لوزارة الداخلية

ان رئيس الحكومة، رئيس مجلس الوزراء ،
– بناء على تقرير وزير الداخلية ،

– وبمقتضى الامرين رقم 65 – 182 ورقم 70 – 53 المؤرخين فى 11 ربيع الاول عام 1385 الموافق 10 يوليو سنة 1965 و 18 جمادى الاولى عام 1390 الموافق 21 يوليو سنة 1970 والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

– وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 66 – 238 المؤرخ فى 17 ربيع الثانى عام 1386 الموافق 5 غشت سنة 1966 والمتعلق بإعادة تنظيم الادارة المركزية لوزارة الداخلية ،

– وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 68 – 15 المؤرخ فى 23 شوال عام 1387 الموافق 23 يناير سنة 1968 والمتضمن تعديل بعض أحكام المرسوم رقم 66 – 238 المؤرخ فى 17 ربيع الثانى عام 1386 الموافق 5 غشت سنة 1966 والمتعلق بإعادة تنظيم الادارة المركزية لوزارة الداخلية ،

– وبمقتضى المرسوم رقم 73 – 134 المؤرخ فى 10 رجب عام 1393 الموافق 9 غشت سنة 1973 والمتضمن تطبيق المادة 27 من قانون المالية لسنة 1973 واحداث مصلحة الاموال المشتركة للجماعات المحلية ،

يرسم مايلي :

المادة الاولى : تشتمل الادارة المركزية لوزارة الداخلية على المصالح القائمة تحت سلطة الوزير والتالى بيانها :

– المصالح الموضوعة مباشرة لدى الوزير والكاتب العام،
– مفتشية عامة ،
– مديريات عامة .

المادة 2 : تشتمل المصالح الموضوعة مباشرة لدى الوزير، على مايلي :

– كتابة خاصة ،
– مكتب للبريد والشؤون المحفوظ بها ،
– مكتب للعلاقات الخارجية،
– مكتب للاعلام والصحافة .

توضح كيفيات تطبيق هذه المادة بموجب تعليمات لاحقة .

المادة 3 : تشتمل المصالح الموضوعة مباشرة لدى الكاتب العام ، على مايلي :

المادة 7 : تكون اختصاصات وتنظيم المديرية العامة للامن الوطني موضوع نص خاص .

المادة 8 : تتشكل المديرية العامة للحماية المدنية من مديريتين :

- مديرية الدراسات والوسائل المكلفة بدراسة وبرمجة ومتابعة سير الوسائل البشرية والمعدات الضرورية لاتمام المهام المتعلقة بجميع مصالح الحماية المدنية،
- مديرية النشاط العملي المكلفة بتحديد القواعد العامة للاحتياط والحماية وتحديد الشروط العملية لتنفيذها ومراقبة تطبيقها .

(أ) تشتمل مديرية الدراسات والوسائل على ثلاث مديريات فرعية :

- المديرية الفرعية للبرامج المكلفة بدراسة ووضع وضبط البرامج بالهيكل الاساسي والتجهيز المخصصين لدعم نشاط المصالح العملية ،
- المديرية الفرعية لوسائل العمل المكلفة بالاخطايات الخاص بوسائل العمل وتوزيعها ومتابعة تطويرها ومراقبة تسييرها واستعمالها ،

- المديرية الفرعية للانجازات المكلفة بتطبيق العمليات المبرمجة ومتابعة تنفيذها وتحديد ومراقبة شروط استعمال الهياكل الاساسية والمعدات .

(ب) تشتمل مديرية النشاط العملي على ثلاث مديريات فرعية :

- المديرية الفرعية للاحصائيات والتنظيم المكلفة بدراسة وتحديد القواعد العامة للاحتياط وقواعد الامن المطبقة في مختلف قطاعات النشاط الوطني ،
- المديرية الفرعية للتدخلات والحماية العامة، المكلفة بوضع واقرار جميع مخططات الدفاع والحماية والنجدة ضد الآفات والكوارث من أى نوع كانت وايضاح الشروط التطبيقية لتنفيذها ،
- المديرية الفرعية للمراقبة، المكلفة بمتابعة تطبيق التوجيهات من طرف المصالح والوحدات العملية والمتعلقة بممارسة نشاطاتها واقتراح كل تدبير ملائم لدعم فعاليتها .

المادة 9 : تتشكل المديرية العامة للمواصلات الوطنية من مديريتين :

- مديرية الدراسات التقنية والتنظيم والبرامج ، المكلفة بدراسة وتحديد النواعيات التقنية للتجهيزات المتعلقة بجميع شبكات المواصلات والاتصالات مع الادارات والهيئات العمومية وتنظيم ومراقبة شروط تطبيقها ،
- مديرية الاستغلال والشبكات المكلفة بالسهر على استغلال ودعم ومراقبة وأمن الشبكات الداخلية والخارجية للمواصلات .

- كتابة خاصة ،
- مكتب عام للرسائل الواردة والصادرة ،
- مكتب للترجمة ،
- مكتب للشؤون العامة ،
- مركز للوثائق والمحفوظات .

وتوضح كيفيات تطبيق هذه المادة بموجب تعليمات لاحقة .

المادة 4 : يمكن احداث لجان تقنية يرأسها الوزير أو الكاتب العام بقصد تسهيل التنسيق للعمليات الشاملة لعدة مصالح ومؤسسات على المستوى التالي :

- تنفيذ العمليات الكبرى ذات الفائدة الوطنية،
- حماية وأمن الاشخاص والممتلكات ،
- التكوين ،
- تحقيق الانسجام والتوحيد للتجهيزات التخصصية ،
- الاسواق العمومية ،
- التعاون التقنى مع البلاد الاجنبية والهيئات الاختصاصية الاجنبية .

يعهد عند الاقتضاء بالكتابة الخاصة بكل لجنة، والتي يوضح تنظيمها وسيرها بقرار من وزير الداخلية الى مستشار تقنى واحد أو أكثر يعينون خصيصاً لهذا الغرض .

المادة 5 : تكلف المفتشية العامة بمهمة عامة وهي مراقبة الشروط المتعلقة بتنظيم وسير المصالح، ولهذا الغرض فانها تختص بمايلي :

- القيام بصفة دورية وبمساعدة المصالح المعنية بمهام التحقيق الذى يتناول تطبيق التعليمات الصادرة عن وزارة الداخلية ،
- رفع نتيجة هذه المهام الى الوزير وعند الاقتضاء الى المصالح المعنية ،
- اقتراح كل تدبير يمكن أن يؤدي الى تحسين أو تعزيز ممارسة النشاطات الخاصة بالمصالح التى تم تفتيشها،
- المساهمة فى وضع المقررات المتخذة فى هذا الشأن .
- ويمكنها أن تقوم بجميع المهام الخاصة بالتحقيق والمستلزمة فى حالة وضع خاص ، وذلك ضمن نفس الشروط وبناء على طلب الوزير .
- ويتولى ادارة المفتشية العامة ثلاثة مفتشين عامين ويساعدهم مكلفون بمهمة .

المادة 6 : تتشكل المديريات العامة من :

- المديرية العامة للامن الوطني ،
- المديرية العامة للحماية المدنية ،
- المديرية العامة للمواصلات الوطنية،
- المديرية العامة للتكوين والتعاون والاصلاح الادارى ،
- المديرية العامة لوظيفة العمومية ،
- المديرية العامة للتنظيم والشؤون العامة والتلخيص ،
- المديرية العامة للجماعات المحلية ،
- المديرية العامة للادارة والوسائل .

- المديرية الفرعية للتكوين التخصصي المكلفة بوضع ومتابعة انجاز البرامج الخاصة بالتكوين والاتقان للموظفين المخصصين للادارات التقنية التخصصية ،

- المديرية الفرعية للتعاون، المكلفة بدراسة الشروط العامة للتعاون الثقافي والتقني مع البلدان والهيئات الاختصاصية الاجنبية وذلك بالاتصال مع وزارة الشؤون الخارجية، وتحديد قواعد توظيف واستخدام الموظفين الاجانب من طرف مجموع المصالح والهيئات العمومية للدولة والجماعات المحلية ومراقبة تطبيقها .

(ب) تشتمل مديرية الاصلاح الاداري على ثلاث مديريات فرعية :

- المديرية الفرعية للتنظيم والمناهج، المكلفة بدراسة وتطبيق شروط عقلنة وتحسين العمل في الادارات والهيئات العمومية بقصد زيادة المردود والفعالية،

- المديرية الفرعية للهيكل الاداري، المكلفة بتحديد كفاءات تنظيم الهياكل الخاصة بالادارات المركزية والجماعات المحلية والهيئات العمومية وذلك بالاتصال مع الوزارات المعنية ، بقصد تحسين سيرها ومتابعة تطورها ،

- المديرية الفرعية للبحث الاداري، المكلفة بدراسة تقنيات تنظيم وسير المصالح العمومية وشروط تكيفها مع مستلزمات المهام المعهود بها اليها، وذلك تطبيقا لمبادئ اللامركزية وتوزيع السلطة وتبسيط الابعاء الادارية .

المادة 11 : تشكل المديرية العامة للتوظيف العمومية من مديرتين :

- مديرية القوانين الاساسية للوظائف العمومية، المكلفة بتحديد القواعد التي يخضع لها وضع الموظفين التابعين لمختلف المصالح والهيئات العمومية، وتطبيقها وتكييفها مع تطور متطلبات البلاد ،

- مديرية التطبيق والمراقبة، المكلفة بالسهر على مراعاة التنظيم الذي يسود وظائف أعوان الدولة والجماعات المحلية والهيئات العمومية ومراقبة تطبيقه .

(أ) تشتمل مديرية القوانين الاساسية للوظائف العمومية على ثلاث مديريات فرعية :

- المديرية الفرعية لتنظيم القوانين الاساسية لموظفي الادارات العمومية، المكلفة بدراسة ووضع النصوص المتعلقة بوضعية موظفي الدولة والجماعات المحلية والقيام بتطبيقها،

- المديرية الفرعية للقوانين الاساسية المتعلقة بموظفي الهيئات العمومية والمؤسسات الاشتراكية المكلفة بدراسة الشروط العامة للتوظيف في مختلف القطاعات العمومية واثتلاف قوانينها الاساسية ومتابعة تطورها ،

- المديرية الفرعية للاجور والانظمة الاجتماعية، المكلفة بدراسة ووضع القواعد المتعلقة بتحديد الاجور والتعويضات المطبقة على موظفي الدولة والجماعات والهيئات العمومية

(أ) تشتمل مديرية الدواستات التقنية للتنظيم والبرامج على ثلاث مديريات فرعية :

- المديرية الفرعية للدراسات التقنية والتنظيم، المكلفة بدراسة وتحديد نظام النواعيات والقواعد التقنية للمعدات والتجهيزات الهاتفية والبرقية واللاسلكية الكهربائية الملحقه بالادارات والهيئات العمومية ،

- المديرية الفرعية للتنظيم والمراقبة المكلفة باقرار شروط شراء واستعمال وتحديد المعدات والتجهيزات المخصصة لشبكات المواصلات الخاصة بالادارات والهيئات العمومية ومراقبة تطبيقها ،

- المديرية الفرعية للبرامج ، المكلفة باعداد وتطبيق برامج التجهيزات الضرورية لسير شبكات المواصلات والاتصال التابعة مباشرة لوزارة الداخلية وتنسيق برامج التجهيزات الخاصة بالشبكات الاخرى .

(ب) تشتمل مديرية الاستغلال والشبكات على ثلاث مديريات فرعية :

- المديرية الفرعية للشبكات الداخلية، المكلفة بتنظيم وتحديد شروط الانشاء والاستغلال للشبكات المخصصة بالمصالح المركزية والمحلية والاختصاصية التابعة مباشرة لوزارة الداخلية ،

- المديرية الفرعية للشبكات الخارجية والعملية، المكلفة بان تحدد لفائدة المصالح المعنية، شروط التنظيم والانشاء والاستغلال للشبكات الموضوعة تحت تصرفها ومد المساعدة التقنية الضرورية لدعمها وسيرها ،

- المديرية الفرعية لوسائل العمل والمعدات، المكلفة بالنص على وسائل العمل والمعدات وتوزيعها ومتابعة تطورها ومراقبة تسييرها واستعمالها .

المادة 10 : تشكل المديرية العامة للتكوين والتعاون والاصلاح الاداري من مديرتين :

- مديرية التكوين والتعاون ، المكلفة بان تحدد وتقرر لحساب مجموع الادارات والمصالح العمومية ، شروط التكوين والاتقان للاطارات والاعوان اللازمين وسيرهم وتحديد القواعد التي يمكن بموجبها للموظفين الاجانب العمل في الادارات والهيئات العمومية والسهر على تطبيقها ،

- مديرية الاصلاح الاداري، المكلفة بدراسة الشروط العامة لتنظيم وسير الهياكل الخاصة بمصالح الدولة والجماعات المحلية والهيئات العمومية بقصد ضبطها وتحسينها .

(أ) تشتمل مديرية التكوين والتعاون على ثلاث مديريات فرعية :

- المديرية الفرعية للتكوين الاداري، المكلفة بتحديد واقرار الشروط والبرامج والتكوين والاتقان لموظفي الادارة المخصصين لمجموع المصالح والهيئات العمومية ومتابعة تطبيقها ،

- المديرية الفرعية للقضايا، المكلفة بمراجعة الطعون المرفوعة لوزير الداخلية وتحديد قواعد وشروط التحقيق والتسوية للقضايا من طرف السلطات المحلية ومتابعة التنفيذ.

(ب) تشتمل مديرية الشؤون العامة والتلخيص على ثلاث مديريات فرعية :

- المديرية الفرعية لتنسيق ومراقبة السلطات المحلية المكلفة بمتابعة النشاط العام للمجالس المحلية خلال دوراتها لدراسة ومراقبة اختصاصاتها والبحث كذلك عن الحلول الملائمة لتسهيل عملها مع مساهمة الوزارات والمصالح العمومية المعنية ،

- المديرية الفرعية للإعلام والتلخيص العام، المكلفة بائتلاف ودعم الأعمال التي تقوم بها السلطات اللامركزية لتنفيذ توجيهات السلطة المركزية ، وتحديد شروط مساهمتها في تطبيق العمليات الكبرى ذات الصالح الوطني وتجميع كافة المعلومات المتصلة بالوضعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد بقصد استغلالها ،

- المديرية الفرعية لمراقبة الاموال العقارية المملوكة للدولة، المكلفة بتحضير التدابير الضرورية لتطبيق مقررات الحكومة في مادة التسيير المتعلق بالاموال العقارية ودعم نشاط الهيئات المسيرة ومراقبة النتائج .

(ج) تشتمل مديرية الانتخابات على ثلاث مديريات فرعية :

- المديرية الفرعية للتنظيم الانتخابي ، المكلفة بتحديد كفاءات تطبيق قانون الانتخاب وايضاح شروط تطبيقها العملي ومراقبة تنفيذها ،

- المديرية الفرعية للعمليات الانتخابية ، المكلفة باقرار شروط التنظيم المتعلق بالاقتراعات وتطبيق الوسائل التنظيمية والمادية والبشرية الضرورية لحسن سير عمليات التصويت ومراقبة التنفيذ ،

- المديرية الفرعية للاحصائيات والاستغلال ، المكلفة بتجميع نتائج الاقتراعات واستغلالها وتحليل نتائجها .

المادة 13 : تشكل المديرية العامة للجماعات المحلية من ثلاث مديريات :

- مديرية الادارة والمالية المحلية، المكلفة بدراسة واقرار جميع الاحكام المتعلقة بتنظيم الهياكل الادارية والمالية للولايات والبلديات، ومتابعة تطور احتياجاتها واعمالها ،

- مديرية التنمية المحلية المكلفة بدراسة واقرار الشروط العامة لتخطيط وتطبيق اعمال التنمية المحلية بالتعاون مع الوزارات المعنية، وكذلك بتنسيق برنامجها متابعة ومراقبة انجازها،

- مديرية الوحدات الاقتصادية المحلية المكلفة بدراسة وتحديد التدابير الملائمة لتسيير ترقية القطاع الاقتصادي المحلي ، واقرار الاحكام الضرورية لتنظيم هيكله ومراقبة تسييره .

والمؤسسات الاشتراكية واقرار الاحكام التي تتناول نظامها الاجتماعي والتقاعد، وذلك مع مساهمة الوزارات المعنية .

(ب) تشتمل مديرية التطبيق والمراقبة على ثلاث مديريات فرعية :

- المديرية الفرعية لاحصائيات وتنظيم وسائل العمل، المكلفة بمتابعة التطور العام لقوام أعوان الدولة والجماعات والهيئات العمومية والمؤسسات الاشتراكية ومسك فهرس عام للبطاقات يتعلق بهؤلاء الموظفين ، وتأمين الاستغلال الاحصائي ،

- المديرية الفرعية لمراقبة التسيير، المكلفة بالسهر على شرعية اعمال توظيف وترقية الاعوان الخاضعين للقانون الاساسي العام للتوظيف العمومية وتأمين سير اللجان المحدثة للمساهمة في تسييرهم،

مديرية الفرعية للامتحانات والمسابقات، المكلفة بـيد وتنظيم الامتحانات والمسابقات الضرورية للوظائف العمومية وتوظيف وترقية الموظفين الخاضعين للقانون الاساسي العام للتوظيف العمومية وذلك بالاتصال مع الوزارات المعنية .

المادة 12 : تشكل المديرية العامة لتنظيم الشؤون العامة والتلخيص، من ثلاث مديريات :

- مديرية التنظيم والقضايا، المكلفة بوضع وضبط النصوص التشريعية والنظامية المتعلقة بحالة وانتقال الاشخاص والممتلكات وتحديد شروط النظام الخاص بالقضايا ومتابعة تطبيقها،

- مديرية الشؤون العامة والتلخيص، المكلفة بتنظيم وائتلاف التدخلات للسلطات اللامركزية في مختلف قطاعات النشاط الوطني ، وتحديد شروط مساهمتها في تطبيق الاختيارات الاساسية للبلاد، وتجميع كافة الاستعلامات المتعلقة بتطور الوضع العام للبلاد وتلخيصها ،

- مديرية الانتخابات ، المكلفة بتحديد قواعد وشروط التنظيم المتعلق بالعمليات الانتخابية، والسهر على حسن سير الاقتراعات واستغلال النتائج .

(أ) تشتمل مديرية التنظيم والقضايا على ثلاث مديريات فرعية :

- المديرية الفرعية للتنظيم العام، المكلفة بوضع النصوص التشريعية والنظامية المتعلقة بحالة انتقال الممتلكات والاشخاص ومتابعة تطبيقها،

- المديرية الفرعية للمراقبة والانظمة المحلية ، المكلفة بتحديد وائتلاف الشروط العامة للتدابير والاجراءات الموضوعة من طرف السلطات اللامركزية والتي تسرى على مختلف الميادين التابعة لسلطاتها التنظيمية الخاصة بها، واقتراح كل تدبير يهدف الى تبسيط وتسهيل التنفيذ ،

المحلي وتحديداتها وائتلافها وبمتابعة وتحليل ومراقبة تطورها وتناججه :

وتمارس المديرية العامة للجماعات المحلية، فضلا عن ذلك الوصاية والرقابة على نشاطات مصلحة الصناديق المشتركة للجماعات المحلية المحدثة بموجب المرسوم المذكور أعلاه .

المادة 14 : تشكل المديرية العامة للإدارة والوسائل من ثلاث مديريات :

- مديرية الموظفين والشؤون الاجتماعية ، المكلفة بتسيير الموظفين التابعين للمصالح المركزية والهيئات العمومية الإدارية ومتابعة ومراقبة تسيير الموظفين المخصصين للمصالح الخارجية والتخصيصية والدراسة والتكيف مع ضرورات سير الإدارة مع القوانين الأساسية الخاصة التي تسري على وظائف جميع الاعوان التابعين لوزارة الداخلية وقرار كل تدبير ملائم لتحسين وضعهم الاجتماعي ،

- مديرية الميزانية والمحاسبة، المكلفة بتقدير ووضع التقديرات والاعتمادات الحتمية لسير وتجهيز المصالح والهيئات التابعة لوزارة الداخلية، وذلك بالتعاون مع المصالح والهيئات المعنية ، وكذلك بتنفيذ النفقات والتحليل الدوري لمجموع العمليات المالية ،

- مديرية الهياكل الأساسية والتجهيز، المكلفة بتنسيق تحضير ووضع وتطبيق برامج الهيكل الأساسي والتجهيز المادي لفائدة المصالح المركزية والتخصيصية والهيئات العمومية المستقلة ذاتيا ، ومتابعة ومراقبة انجاز الصفقات العمومية المبرمجة لاجل تنفيذ العمليات .

(أ) تشمل مديرية الموظفين والشؤون الاجتماعية على ثلاث مديريات فرعية :

- المديرية الفرعية لموظفي الإدارة العامة، المكلفة بتسيير ومتابعة الوضعية الإدارية والوظيفية لموظفي أسلاك الإدارة العامة ، وتحديد ومراقبة شروط تسيير الموظفين المخصصين للولايات والهيئات والمصالح الخارجية لوزارة الداخلية ،

- المديرية الفرعية للموظفين التقنيين، المكلفة بتسيير ومتابعة الوضعية الإدارية والوظيفية لموظفي الأسلاك التقنية والتخصصية المعنية في المصالح والتخصصية وتحديد ومراقبة شروط تسيير الذين عينوا في الولايات، وتسيير الموظفين الذين يمارسون عملهم بعنوان التعاون في إطار الاتفاقيات والعقود المبرمة مع البلدان الأجنبية ،

- المديرية الفرعية للشؤون الاجتماعية، المكلفة بترقية كل عمل يرمى ، على الصعيد الاجتماعي ، الى تحسين اطار وشروط العمل لموظفي المصالح المركزية، ومساعدتهم في حالة مرضهم أو مرض أفراد عائلتهم وتسيير جميع الموارد المخصصة لفائدة الخدمات الاجتماعية .

(ب) تشمل مديرية الميزانية والمحاسبة على ثلاث مديريات فرعية :

(أ) تشمل مديرية الإدارة والمالية المحلية، على ثلاث مديريات فرعية :

- المديرية الفرعية للهياكل والوظائف المحلية، المكلفة بدراسة الهياكل وقواعد الإدارة والتسيير للجماعات المحلية ومراقبة وضعية الوظائف والقوام المحليين وذلك بقصد تبسيطها وتخفيفها،

- المديرية الفرعية لتسيير الجباية والمصالح العمومية المحلية ، المكلفة بدراسة ومتابعة تطور الجباية المحلية والسهر على توزيع عادل لايرادتها بين الجماعات المستفيدة وتحديد الشروط العامة لاستغلال الاملاك المحلية وقرار طرق التسيير للمصالح العمومية المحلية ،

- المديرية الفرعية للمراقبة التابعة للميزانية وللتحليل المالي، المكلفة بتحقيق وتدقيق ومراقبة الميزانيات وحسابات الولايات بقصد المصادقة عليها والتحقيق في طلبات المساهمة المالية المقدمة من البلديات والتحليل الدوري لتطور تقديرات وانجازات الموارد والنفقات لكافة الجماعات المحلية .

(ب) تشمل مديرية التنمية المحلية على ثلاث مديريات فرعية :

- المديرية الفرعية للتهيئة الحضرية، المكلفة بتوجيه وتنسيق برامج التجهيز الجماعية للمراكز الحضرية الكبرى والمصادقة عليها، وذلك بالتعاون مع الوزارات المعنية، وكذلك باقرار الاحكام المتعلقة بمراقبة النمو الحضري ومراقبة تطبيقها ،

- المديرية الفرعية للتنمية الريفية، المكلفة بتوجيه وتنسيق برامج التجهيز والاستثمار المخصصة لتسيير ودعم ترقية الجماعات الريفية والمصادقة على هذه البرامج، وذلك بالتعاون مع الوزارات المعنية وكذلك بمساعدة هذه الجماعات في تطبيق وانجاز مشاريعها ،

- المديرية الفرعية للدراسات والتجهيزات المنظمة، المكلفة بالدراسات العامة للتنظيم وكلفة التجهيزات الادارية والتخصصية للجماعات المحلية، وتوجيه ومساعدة هذه الاحيرة في برمجة وانجاز كافة العمليات ذات الطابع التكراري .

(ج) تشمل مديرية الوحدات الاقتصادية المحلية على ثلاث مديريات فرعية :

- المديرية الفرعية لوحدات الانتاج ، المكلفة بتوجيه ومساعدة الولايات والبلديات في تحضير ووضع وتطبيق برامجها المتعلقة بالاستثمارات وذلك لفائدة وحدات انتاج الاموال ،

- المديرية الفرعية لوحدات الانجاز والخدمات، المكلفة بتوجيه الولايات والبلديات في احداث وحدات الانجاز والخدمات ومساعدتها في البرمجة وشراء واستعمال الوسائل المادية المخصصة لهذه الوحدات،

- المديرية الفرعية لاحصائيات التنظيم والمراقبة، المكلفة بدراسة الشروط العامة لتنظيم وسير القطاع الاقتصادي

مرسوم مؤرخ في 23 صفر عام 1396 الموافق 23 فبراير سنة 1976 يتضمن انتهاء مهام الكاتب العام

بموجب مرسوم مؤرخ في 23 صفر عام 1396 الموافق 23 فبراير سنة 1976 تنهى مهام السيد حسين طيبي بوصفه كاتباً عاماً لوزارة الداخلية المدعو للقيام بمهام أخرى .

قرارات مؤرخة في 7 و 11 و 13 و 18 و 28 ذي القعدة و 5 و 7 و 12 و 14 و 19 و 21 و 23 و 26 و 28 ذي الحجة عام 1395 الموافق 11 و 15 و 17 و 22 نوفمبر و 2 و 8 و 10 و 15 و 17 و 22 و 24 و 26 و 29 و 31 ديسمبر سنة 1975 تتضمن حركة في سلك المتصرفين

بموجب قرار مؤرخ في 7 ذي القعدة عام 1395 الموافق 11 نوفمبر سنة 1975 ، يعزل السيد مصطفى درماش، المتصرف المتمرن ، من مهامه بسبب التخلي عن منصبه مع تسديد نفقات الدراسة بالمدرسة الوطنية للإدارة .

بموجب قرار مؤرخ في 7 ذي القعدة عام 1395 الموافق 11 نوفمبر سنة 1975 ، يعزل السيد عبد العزيز ثراب ، المتصرف المتمرن من مهامه بسبب التخلي عن منصبه مع تسديد نفقات الدراسة بالمدرسة الوطنية للإدارة .

بموجب قرار مؤرخ في 7 ذي القعدة عام 1395 الموافق 11 نوفمبر سنة 1975 ، يعزل السيد رشيد كلو المتصرف المتمرن من مهامه بسبب التخلي عن منصبه مع تسديد نفقات الدراسة بالمدرسة الوطنية للإدارة .

بموجب قرار مؤرخ في 11 ذي القعدة عام 1395 الموافق 15 نوفمبر سنة 1975 ، يعزل السيد شريف بو الاحبال المتصرف المتمرن من مهامه بسبب التخلي عن منصبه مع تسديد نفقات الدراسة بالمدرسة الوطنية للإدارة .

بموجب قرار مؤرخ في 11 ذي القعدة عام 1395 الموافق 15 نوفمبر سنة 1975 يرسم ويرتب السيد محمد نجادى ، المتصرف المتمرن ، فى الدرجة 10 من سلك المتصرفين (الرقم الاستدلالي 545) ويحفظ الى غاية 31 ديسمبر سنة 1972 بأقدمية قدرها عام واحد و 7 أشهر و 23 يوما .

بموجب قرار مؤرخ في 13 ذي القعدة عام 1395 الموافق 17 نوفمبر سنة 1975 ترسم الآنسة فاطمة بن منصور فى سلك المتصرفين وترتب فى الدرجة الثانية (الرقم الاستدلالي 345) ابتداء من 18 يونيو سنة 1974 وتحفظ فى نفس التاريخ بأقدمية قدرها عام واحد .

- المديرية الفرعية للميزانية، المكلفة للقيام بالتعاون مع المصالح والهيئات المعنية بتحديد شروط التقديرات المتعلقة بالنفقات وتجميعها ومراقبتها وتوزيعها وذلك بقصد المصادقة عليها ثم اجراء التبليغات الضرورية .

- المديرية الفرعية للمحاسبة، المكلفة بتحديد شروط تنفيذ الاعتمادات المفتوحة لفائدة المصالح والهيئات المعنية ومسك محاسبة بالالتزامات وأوامر الصرف من كل نوع ، والمقيدة لفائدة المصالح المركزية والتخصيصية ومتابعة ومراقبة تنفيذ الاعتمادات المخصصة للمصالح اللامركزية الخاصة بالولايات والهيئات العمومية المستقلة ذاتيا ،

المديرية الفرعية للدراسات والتحليل المالي، المكلفة بدراسة واقرار جميع التدابير المخصصة لتسهيل تحديد التقديرات الخاصة بالميزانية وتكييف مفردات النفقات المتعلقة بالمصالح والهيئات العمومية مع مقتضيات سيرها وتبسيط اجراءات التنفيذ الخاصة بالعمليات المالية وتحليل توزيع وتقدير النفقات بالنسبة لكل نوع ولكل مصلحة .

ج) تشتمل مديرية الهياكل الاساسية والتجهيز على ثلاث مديريات فرعية :

- المديرية الفرعية للهياكل الاساسية، المكلفة بتجميع وتحليل اقتراحات المصالح والهيئات العمومية المتعلقة بانشاء وبناء الاماكن والعمارات التي لا بد منها لممارسة مهامها، وذلك بقصد اعداد برامجها ، وباقرار شروط وكيفيات تسيير العمليات ومتابعة ومراقبة انجازها ،

- المديرية الفرعية للتجهيز والمعدات، المكلفة بأن تقرر على أساس الاحتياجات المعبر عنها من طرف المصالح ، البرامج والمعدات واللوازم الضرورية لسيرها ، والقيام بعمليات الشراء وانجازها ، وعمليات التوزيع والصيانة والتجديد ومسك دفاتر الجرد ،

- المديرية الفرعية للصفقات العمومية، المكلفة بتنسيق واقرار الكيفيات التطبيقية لابرام واعداد صفقات الدراسة والاشغال أو اللوازم الضرورية لانجاز عمليات الهيكل الاساسي للمصالح وتجهيزها ، ومتابعة تنفيذ العقود وتجميعها بقصد استغلال وتحليل جميع التعليمات والاحصائيات المتعلقة بالخدمات المؤداة لمصالح وزارة الداخلية .

المادة 15 : يحدد عدد المكاتب التابعة للمديريات الفرعية وكذلك تنظيمها بموجب قرار مشترك صادر عن وزير الداخلية ووزير المالية .

المادة 16 : تلغى جميع النصوص المخالفة لهذا المرسوم .

المادة 17 : يكلف وزير الداخلية ووزير المالية، كل فيما يخصه ، بتنفيذ هذا المرسوم الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى 20 صفر عام 1396 الموافق 20 فبراير سنة 1976 .

هواري بومدين

بموجب قرار مؤرخ في I3 ذي القعدة عام I395 الموافق 2 ديسمبر سنة 1975 يعين السيد بلقاسم عشيبي متصرفا متمرنا، (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية .

ويسرى مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ تنصيب المعنى بالامر في مهامه .

بموجب قرار مؤرخ في 28 ذي القعدة عام I395 الموافق 2 ديسمبر سنة 1975 يعين السيد اسماعيل مرسوي متصرفا متمرنا ، (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة الدولة المكلفة بالنقل .

ويسرى مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ تنصيب المعنى بالامر في مهامه .

بموجب قرار مؤرخ في 28 ذي القعدة عام I395 الموافق 2 ديسمبر سنة 1975 يعين السيد مصطفى طيلب متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية .

ويسرى مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ تنصيب المعنى بالامر في مهامه .

بموجب قرار مؤرخ في 28 ذي القعدة عام I395 الموافق 2 ديسمبر سنة 1975 تعين الأنسة رتيبة حداد ، متصرفة متمرنة (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة الداخلية .

ويسرى مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ تنصيب المعنى بالامر في مهامها .

بموجب قرار مؤرخ في 5 ذي الحجة عام I395 الموافق 8 ديسمبر سنة 1975 يعين السيد عبد الرزاق نايلي دواودة ، متصرفا متمرنا ، (الرقم الاستدلالي 295) برئاسة مجلس الوزراء .

ويسرى مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ تنصيب المعنى بالامر في مهامه .

بموجب قرار مؤرخ في 5 ذي الحجة عام I395 الموافق 8 ديسمبر سنة 1975 يعين السيد صلاح الدين قنيقي متصرفا متمرنا، (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة الداخلية .

ويسرى مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ تنصيب المعنى بالامر في مهامه .

بموجب قرار مؤرخ في 5 ذي الحجة عام I395 الموافق 8 ديسمبر سنة 1975 يعين السيد عمار قاسمي متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي .

ويسرى مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ تنصيب المعنى بالامر في مهامه .

بموجب قرار مؤرخ في I3 ذي القعدة عام I395 الموافق 17 نوفمبر سنة 1975 تعين الأنسة نواره خلال متصرفة متمرنة (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة الصناعة والطاقة ، ويسرى مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ تنصيب المعنى بالامر في مهامها .

بموجب قرار مؤرخ في I3 ذي القعدة عام I395 الموافق 17 نوفمبر سنة 1975 يعدل القرار المؤرخ في I5 مارس سنة 1971 كمايلي :

«يرتب السيد جيلالي قراية في الدرجة 8 من سلك المتصرفين (الرقم الاستدلالي 495) ويحتفظ الى غاية 31 ديسمبر سنة 1968 بأقدمية قدرها عام واحد و 5 شهور و 21 يوما .

بموجب قرار مؤرخ في I3 ذي القعدة عام I395 الموافق 17 نوفمبر سنة 1975 يعين السيد محمد أمقران خليل متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة الصناعة والطاقة .

ويسرى مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ تنصيب المعنى بالامر في مهامه .

بموجب قرار مؤرخ في I8 ذي القعدة عام I395 الموافق 22 نوفمبر سنة 1975 تقبل استقالة السيد الصغير كرامشة، المتصرف المتمرن .

بموجب قرار مؤرخ في I8 ذي القعدة عام I395 الموافق 22 نوفمبر سنة 1975 يرسم السيد الطاهر جيلالي في الدرجة الاولى من سلك المتصرفين (الرقم الاستدلالي 320) ابتداء من أول أكتوبر سنة 1974 ويحتفظ الى غاية 31 ديسمبر سنة 1974 بأقدمية قدرها 3 شهور .

بموجب قرار مؤرخ في I8 ذي القعدة عام I395 الموافق 22 نوفمبر سنة 1975 يرسم السيد عبد الله بن خلف الله في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة 3 (الرقم الاستدلالي 370) ابتداء من 5 أكتوبر سنة 1974 ويحتفظ الى غاية نفس هذا التاريخ بأقدمية قدرها 10 شهور و 27 يوما .

بموجب قرار مؤرخ في I8 ذي القعدة عام I395 الموافق 22 نوفمبر سنة 1975 يرسم السيد يوسف آيت حمودة ويرتب في الدرجة 2 من سلك المتصرفين (الرقم الاستدلالي 345) ابتداء من أول ديسمبر سنة 1973 .

بموجب قرار مؤرخ في I8 ذي القعدة عام I395 الموافق 22 نوفمبر سنة 1975 يرسم السيد مولود سي موسى في سلك المتصرفين ويرتب في الدرجة الخامسة (الرقم الاستدلالي 420) ابتداء من أول سبتمبر سنة 1974 ويحتفظ عند هذا التاريخ بأقدمية قدرها عام واحد و 7 أشهر .

بموجب قرار مؤرخ في 12 ذي الحجة عام 1395 الموافق 15 ديسمبر سنة 1975، تعيين الأنسة مليكة أوسمر متصرفة متمرنا ، (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة الصناعة والطاقة .

ويسرى مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ تنصيب المعنى بالامر في مهامها .

بموجب قرار مؤرخ في 12 ذي الحجة عام 1395 الموافق 15 ديسمبر سنة 1975 يعين السيد محيي الدين آيت عبد السلام ، متصرفا متمرنا ، (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة الصناعة والطاقة .

ويسرى مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ تنصيب المعنى بالامر في مهامه .

بموجب قرار مؤرخ في 14 ذي الحجة عام 1395 الموافق 17 ديسمبر سنة 1975 يرقى السيد عبد القادر شاوشى الى الدرجة الرابعة من سلك المتصرفين (الرقم الاستدلالي 395) ابتداء من أول غشت سنة 1972 والى الدرجة الخامسة (الرقم الاستدلالي 420) ابتداء من أول غشت سنة 1974 ويحتفظ الى غاية 31 ديسمبر سنة 1974 بأقدمية قدرها 5 شهور .

بموجب قرار مؤرخ في 19 ذي الحجة عام 1395 الموافق 22 ديسمبر سنة 1975 يرسم السيد مصطفى شول في الدرجة الاولى من سلك المتصرفين (الرقم الاستدلالي 320) ابتداء من 16 يوليو سنة 1974 ويحتفظ الى غاية 31 ديسمبر سنة 1975 بأقدمية قدرها سنتان و 5 شهور و 15 يوما .

بموجب قرار مؤرخ في 19 ذي الحجة عام 1395 الموافق 22 ديسمبر سنة 1975 يرسم السيد محمد الكبير رافع في الدرجة الاولى من سلك المتصرفين (الرقم الاستدلالي 320) ابتداء من أول سبتمبر سنة 1974 ويحتفظ الى غاية 31 ديسمبر سنة 1974 ، بأقدمية قدرها 4 شهور .

بموجب قرار مؤرخ في 21 ذي الحجة عام 1395 الموافق 24 ديسمبر سنة 1975 ، يرقى السيد حسين عبادة الى الدرجة 6 من سلك المتصرفين (الرقم الاستدلالي 445) ابتداء من أول يوليو سنة 1973 ، ويحتفظ الى غاية 31 ديسمبر سنة 1974 بأقدمية قدرها عام واحد و 6 شهور .

بموجب قرار مؤرخ في 21 ذي الحجة عام 1395 الموافق 24 ديسمبر سنة 1975 ، يرقى السيد أرزقي صالحى الى الدرجة 8 من سلك المتصرفين (الرقم الاستدلالي 495) ابتداء من 31 ديسمبر سنة 1974 .

بموجب قرار مؤرخ في 5 ذي الحجة عام 1395 الموافق 8 ديسمبر سنة 1975 يعين السيد خالد سعداوى متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة البريد والمواصلات .

ويسرى مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ تنصيب المعنى بالامر في مهامه .

بموجب قرار مؤرخ في 7 ذي الحجة عام 1395 الموافق 10 ديسمبر سنة 1975 يعين ، السيد محمد عرب متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة التجارة .

ويسرى مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ تنصيب المعنى بالامر في مهامه .

بموجب قرار مؤرخ في 7 ذي الحجة عام 1395 الموافق 10 ديسمبر سنة 1975 يعين ، السيد أنيس بن نونسى متصرفا متمرنا (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة التجارة .

ويسرى مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ تنصيب المعنى بالامر في مهامه .

بموجب قرار مؤرخ في 7 ذي الحجة عام 1395 الموافق 10 ديسمبر سنة 1975 يعين ، السيد أحمد بونار متصرفا متمرنا ، (الرقم الاستدلالي 295) بولاية تيزي وزو .

ويسرى مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ تنصيب المعنى بالامر في مهامه .

بموجب قرار مؤرخ في 12 ذي الحجة عام 1395 الموافق 15 ديسمبر سنة 1975 يعين السيد عبد العظيم بن علاق متصرفا متمرنا ، (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة الصناعة والطاقة .

ويسرى مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ تنصيب المعنى بالامر في مهامه .

بموجب قرار مؤرخ في 12 ذي الحجة عام 1395 الموافق 15 ديسمبر سنة 1975 يعين السيد مولود قاضى متصرفا متمرنا ، (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة الصناعة والطاقة .

ويسرى مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ تنصيب المعنى بالامر في مهامه .

بموجب قرار مؤرخ في 12 ذي الحجة عام 1395 الموافق 15 ديسمبر سنة 1975 تعين الأنسة خيرة بن بوعللى متصرفة متمرنا ، (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة الصناعة والطاقة .

ويسرى مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ تنصيب المعنى بالامر في مهامها .

بموجب قرار مؤرخ في 28 ذي الحجة عام 1395 الموافق 31 ديسمبر سنة 1975 يعين السيد رمضان بن سعيد متصرفا متعربا (الرقم الاستدلالي 295) بوزارة الصناعة والطاقة .
ويسرى مفعول هذا القرار ابتداء من تاريخ تنصيب المعنى بالامر في مهامه .

بموجب قرار مؤرخ في 28 ذي الحجة عام 1395 الموافق 31 ديسمبر سنة 1975 يرسم السيد سيد أحمد رقاد في الدرجة الاولى من سلك المتصرفين (الرقم الاستدلالي 320) ابتداء من أول أكتوبر سنة 1974 ويحتفظ الى غاية 31 ديسمبر سنة 1974 بأقدمية قدرها سنتان و 3 أشهر .

بموجب قرار مؤرخ في 28 ذي الحجة عام 1395 الموافق 31 ديسمبر سنة 1975 يرسم السيد اسماعيل تيفوره في الدرجة الاولى من سلك المتصرفين (الرقم الاستدلالي 320) ابتداء من 15 يوليو سنة 1975 ويحتفظ الى غاية 31 ديسمبر سنة 1975 بأقدمية قدرها عامان وخمسة شهور و 16 يوما .

وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي

مرسوم مؤرخ في 11 صفر عام 1396 الموافق 11 فبراير سنة 1976 يتضمن انهاء مهام مدير الادارة العامة

بموجب مرسوم مؤرخ في 11 صفر عام 1396 الموافق 11 فبراير سنة 1976 يتضمن انهاء مهام السيد مصطفى تونسى بوصفه مديرا للادارة العامة بوزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي .

مرسوم مؤرخ في 11 صفر عام 1396 الموافق 11 فبراير سنة 1976 يتضمن انهاء مهام نائب مدير

بموجب مرسوم مؤرخ في 11 صفر عام 1396 الموافق 11 فبراير سنة 1976 يتضمن انهاء مهام السيد أحمد بن شهيدة بوصفه نائب مدير للموظفين بوزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي .

مرسوم مؤرخ في 11 صفر عام 1396 الموافق 11 فبراير سنة 1976 يتضمن تعيين مدير الادارة العامة

بموجب مرسوم مؤرخ في 11 صفر عام 1396 الموافق 11 فبراير سنة 1976 يعين السيد أحمد بن شهيدة مديرا للادارة العامة بوزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي .

بموجب قرار مؤرخ في 21 ذي الحجة عام 1395 الموافق 24 ديسمبر سنة 1975 ، يرقى السيد بوزيد حميش الى الدرجة 6 من سلك المتصرفين (الرقم الاستدلالي 445) ابتداء من 3 يناير سنة 1974 ويحتفظ الى غاية 31 ديسمبر سنة 1974 بأقدمية قدرها 11 شهرا و 28 يوما .

بموجب قرار مؤرخ في 21 ذي الحجة عام 1395 الموافق 24 ديسمبر سنة 1975 ، يرقى السيد عمرو سراج الى الدرجة 6 من سلك المتصرفين (الرقم الاستدلالي 445) ابتداء من أول فبراير سنة 1974 ، ويحتفظ الى غاية 31 ديسمبر سنة 1974 بأقدمية قدرها 11 شهرا .

بموجب قرار مؤرخ في 21 ذي الحجة عام 1395 الموافق 24 ديسمبر سنة 1975 ، يرقى السيد محمود مسعودي الى الدرجة 10 من سلك المتصرفين (الرقم الاستدلالي 545) ابتداء من 4 سبتمبر سنة 1973 ، ويحتفظ الى غاية 31 ديسمبر سنة 1974 بأقدمية قدرها عام واحد و 3 شهور و 27 يوما .

بموجب قرار مؤرخ في 21 ذي الحجة عام 1395 الموافق 24 ديسمبر سنة 1975 ، يرقى السيد محمد واعلى بن تشيكو الى الدرجة 5 من سلك المتصرفين (الرقم الاستدلالي 420) ابتداء من 30 ديسمبر سنة 1974 .

بموجب قرار مؤرخ في 21 ذي الحجة عام 1395 الموافق 24 ديسمبر سنة 1975 ، يرقى السيد محمد حمراس الى الدرجة 5 من سلك المتصرفين (الرقم الاستدلالي 420) ابتداء من أول أكتوبر سنة 1973 ويحتفظ الى غاية 31 ديسمبر سنة 1974 بأقدمية قدرها عام واحد و 3 شهور .

بموجب قرار مؤرخ في 23 ذي الحجة عام 1395 الموافق 26 ديسمبر سنة 1975 يرقى السيد عبد الرحمن باعيزي الى الدرجة 8 من سلك المتصرفين (الرقم الاستدلالي 495) ابتداء من 13 يوليو سنة 1973 والى الدرجة 9 (الرقم الاستدلالي 520) ابتداء من 13 يوليو سنة 1973 ويحتفظ الى غاية 31 ديسمبر سنة 1973 بأقدمية قدرها 5 شهور و 18 يوما .

بموجب قرار مؤرخ في 26 ذي الحجة عام 1395 الموافق 29 ديسمبر سنة 1975 ، يرقى السيد سي أحمد حاج مختار الى الدرجة 5 من سلك المتصرفين (الرقم الاستدلالي 420) ويحتفظ الى غاية 31 ديسمبر سنة 1972 بأقدمية قدرها 5 شهور و 21 يوما .